الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

والتهيئة العمرانية

مداخلة السيد ابراهيم مرّاد، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بمناسبة أشغال الحكومة مع الولاة

2022/09/24

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء وأشرف المرسلين،

السيد الوزير الاول،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة ولاة الجمهورية،
السيدات والسادة إطارات الدولة،
أسرة الاعلام،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

بداية، اسمحوا لي أن أرحب بكم مجددا، في اجتماع الحكومة مع الولاة، حول موضوع ترقية الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية، والذي شرّفنا السيد رئيس الجمهورية بالافتتاح الرسمي لأشغاله، بخطاب قيّم، يتضمن تصورا جديدا، **ترجمته تعليمات وتوجيهات سديدة تفضل بها علينا، سنلتزم بها كخارطة طريق يحرص كل واحد منّا،** على مستوى مسؤولياته بتجسيد مضمونها **دون أجل**.

إن خطاب رئيس الجمهورية، يندرج في سياق الاهتمام المتواصل الذي يوليه للجماعات المحلية، والعناية البالغة التي يخص بها التنمية المحلية.

وقد تجلى كل ذلك، من خلال الاصلاحات القانونية والمؤسساتية التي بادر بها منذ توليه شؤون البلاد، سيما **فتح ورشة تعديل قانوني البلدية والولاية، و الذي يتم ضمن لجنة مختصة موسعة للمنتخبين وفق ما أمر به السيد رئيس الجمهورية، و ذلك قصد إرساء مقاربة جديدة للحكامة المحلية،** قائمة على **تحقيق التوازن بين السلطات، سدّ الفوارق التنموية، وبعث ديناميكية اقتصادية محلية خلّاقة للثروة**.

في هذا الشأن، إن إعادة النظر في النص التشريعي المؤطر للجماعات المحلية، سيسمح لا محالة **بوضع أسس جديدة لعملها،** تقوم على تحديد مجال الصلاحيات المنوطة بكل

المتدخلين، وإضفاء توازن عليها، ووضع آليات تكفل تنمية **محلية شاملة، منصفة، وتشاركية ترقى لتطلعات المواطنين.**

وباعتبار الأولوية البالغة التي يوليها السيد رئيس الجمهورية لتحقيق الانصاف التنموي عبر مختلف مناطق إقليم الولاية الواحدة، وبين كل ولايات الوطن، فقد **حرصت السلطات العمومية على تدارك النقائص التنموية على مستوى العديد من البلديات،** في مناطق كانت تفتقر لأدنى المرافق الجوارية. وذلك باعتماد **مخطط استعجالي تضمّن عمليات قصيرة ومتوسطة المدى،** سمح في آجال قياسية، **بإنجاز 30.277 مشروع، عبر 10.917 منطقة، لفائدة 5,9 مليون ساكن، وبغلاف مالي إجمالي 359 مليار دينار،** فيما سنسهر، و بكل حرص، **على استكمال هذه الجهود بخصوص باقي البرنامج الخاص بمناطق الظل، و استدراك الاختلالات التنموية بها، تنفيذا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، من خلال خطابه الذي توجه به لنا منذ قليل، وذلك برفع وتيرة انجاز ما تبقى من البرنامج و المقدر بـ18 بالمئة.**

إن هذه المكاسب التي **يباركها مواطنو هذه المناطق** والتي مكّنتهم من الولوج إلى ظروف العيش الكريم، لم تكن لتحقق، **لولا الارادة السياسية القوية لرئيس الجمهورية، الذي قرّر بكل شجاعة ومسؤولية مواجهة ذلك الواقع المرّ،** وليد الممارسات البالية، والاختلالات في نمط التسيير، وعدم الانصاف في تخطيط التنمية وهي كلّها **نقائص يجب استنباط العبر منها لتجنب تكرارها مستقبلا،** ولن يتأتى ذلك، إلا بتبني **مقاربة تنموية مندمجة وشاملة، لجميع المواطنات والمواطنين،باختلاف فئاتهم الاجتماعية والاقتصادية،** وكذا مناطق تواجدهم في الإقليم.

ولن تُبنى هذه المقاربة إلا عن طريق **إرساء آليات دائمة للحوار والتواصل بين السلطات المحلية** والساكنة وممثليها وكافة فعاليات المجتمع المدني المحلي، سيما ببرمجة لقاءات دورية مع ممثلي المجلس الأعلى للشباب على مستوى ولاياتهم، فضلا على تعزيز التنسيق مع المندوبيات المحلية لوسيط الجمهورية في معالجة عرائض المواطنين، وإيجاد الحلول الملائمة لها،

وفي ذات السّياق المتعلق بتحقيق الانصاف التنموي، شكّل استحداث الولايات الجنوبية العشر، **دافعا جديدا لديناميكية تنموية بولايات جنوب الوطن،** حيث تم استكمال التنصيب الفعلي للولايات الجديدة ونقل كل الصلاحيات لها، بما يمكّنها اليوم، من القيام بدورها التنموي على أكمل وجه.

السيد الوزير الأول

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة الحضور،

إن دعم التنمية المحلية واستدامتها يقتضيان **بعث ديناميكية اقتصادية حقيقية، تقوم على تخطيط استراتيجي، مبني على تثمين مقوّمات ومكنونات الأقاليم المحلية،** بما يعود بالقيمة المضافة على ساكنتها من خلال خلق الثروة ومناصب الشغل والرفع من مستوى الهياكل القاعدية والخدمات العمومية.

كما يتطلب ذلك أيضا، المُبادرة **باستراتيجية تسويق إقليمي،** تسمح بالتعريف بالمؤهلات التي تزخر بها مختلف الأقاليم، والامتيازات الموجودة بها **لجذب الاستثمار الوطني والأجنبي،** وهو ما يتطلب العمل على بناء قواعد معطيات دقيقة ومحينة و مؤشرات لكل ما يتعلق بالتنمية من احصائيات ودراسات.

إن إنعاش الاقتصاد الوطني، الذي ما فتئ يؤكد عليه السيد رئيس الجمهورية، منذ أول اجتماع للحكومة بالولاة، يستدعي **تحرير المبادرات الاقتصادية ومرافقتها،** والدليل على ذلك **النتائج الايجابية التي حققتها العملية المُمنهجة الخاصة برفع العراقيل عن الاستثمار التي سمحت، في ظرف قصير، بدخول 850 مشروع حيز الخدمة واستحداث 52.187 منصب شغل فعلي.**

وفي ذات السياق، وقصد **تحسين العرض العقاري الاقتصادي**،تم إقرار برنامج طموح **لإنجاز وتهيئة 50 منطقة نشاطات،** وكذا تسطير برنامج نموذجي **لإنشاء 142 منطقة نشاطات مصغرة** على مستوى **58** ولاية، مع المضي في اجراءات استرجاع العقار غير المستغل.

السيدات الفضليات،

السادة الأفاضل،

لقد تُوجت هذه التدابير كلها **بإصلاح شامل للإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار**، بما يؤسس لمنظومة متجددة، من شأنها إضفاء مرونة أكبر على العمليات الاستثمارية، والقضاء على العراقيل البيروقراطية، التي طالما اعترضت المستثمرين وحاملي المشاريع،وفي هذا الشأن **يتعين** على السيدات والسادة الولاة **السهر على تنفيذ هذه التدابير الجديدة ومرافقة الهيئات المستحدثة،وإرساء جسور تواصل دائمة مع الفاعلين الاقتصاديين، محفزة للاستثمار والمبادرة الاقتصادية**.

من جهة أخرى، وبالنظر لما تكتسيه **تهيئة الاقليم ورفع جاذبيته** من أثر على ترقية تنمية اقتصادية مكيفة، تعكف حاليا دائرتنا الوزارية على **استكمال تحيين المخطط الوطني لتهيئة الاقليم لآفاق 2030**، الذي يتضمن إدراج محاور جديدة تستجيب للرهانات الحالية الاقتصادية والاجتماعية على غرار **الحكامة الاقليمية، الأمن الغذائي،الأمن المائي، تنويع الاقتصاد، الانتقال الطاقوي والرقمنة**.

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة الحضور،

في سياق هذه التحولات المهيكلة، والتي ترسم **آفاق جديدة وواعدة للتنمية الاقتصادية المحلية**، تتجلى أهمية **الدور الريادي والجامع الذي يتعيّن على الوالي أن يؤديه، لدفع قاطرة التنمية على مستوى إقليم الولاية**، سيما من خلال تنشيط وتنسيق عمل مختلف الفاعلين في الحركية الاقتصادية، وكذا ترقية المبادرات الاقتصادية المحلية في المجالات التنافسية للإقليم.

و يجدر التذكير هنا، بقرار السيد رئيس الجمهورية القاضي برفع التجريم عن الفعل التسييري، و كذا تعزيز صلاحيات الوالي من خلال إعادة **تفعيل المجلس التنفيذي للولاية، والذي يشكّل آلية تنسيق محورية على المستوى المحلي**، ستضفي نجاعة أكبر على تنفيذ السياسات العمومية، وتضمن التقارب بين مختلف المصالح الخارجية للدولة، في إطار تنفيذ البرامج التنموية المحلية، وتحسين الخدمة العمومية فضلا على تعاضد الإمكانيات وترشيد الوسائل المسخّرة.

كما أذكر في هذا الشأن السادة الولاة، بضرورة إيلاء عناية خاصة لمتابعة عمل القطاعات، سيما في المجالات الإنتاجية الإستراتيجية، وفق ما أمر به اليوم السيد رئيس الجمهورية، و أخص بالذكر هنا القطاع الفلاحي و الرعوي،و العمل على تهيئة كل الظروف، على مستوى اقليم ولايتهم، قصد رفع القدرات الانتاجية الوطنية.

وعليه، ينتظر أن يشكّل المجلس التنفيذي **فضاءا بنّاءا لتعزيز التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية، وفق نظرة استشرافية** منسقة بين جميع القطاعات والهيئات المستحدثة، يتم اثراؤها كذلك بتوسيع الاستشارة إلى مختلف الفاعلين الاقتصاديين من متعاملين وتنظيمات، والباحثين والخبراء.

وعلى صعيد آخر، فإن هذا التصور الجديد للحركية الاقتصادية المحلية، لا يمكن أن يُستكمل، دون **تبني سبل تمويل جديدة ومبتكرة للجماعات المحلية، سيما بإصلاح المالية والجباية المحلية** واللجوء إلى دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذا تفويضات تسيير المرفق العام بكل أساليبها، دون إغفال ضرورة اضطلاع البلديات، وعلى رأسهم رؤساء المجالس البلدية، بتثمين الممتلكات المحلية والرفع من عوائدها.

السيدات والسادة الحضور

إن تجسيد كل هذه الاعتبارات يتطلب **مخطط عمل قطاعي، محيّن، يرمي إلى مواصلة مسار العصرنة، بإدراج أكبر للتكنولوجيات الحديثة والرقمنة في تسيير المرفق العام،** وتوسيعها إلى مجال التنمية الاقتصادية المحلية سيما باشراك الطاقات المحلية المبتكرة والشركات الناشئة.

كما يستوجب أيضا، **تكييف المخطط التكويني القطاعي، وفق مجمل هذه التحولات، لتتوافق مع احتياجات الجماعات المحلية،** سيما في الاختصاصات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والتسيير المحلي.

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة الحضور،

تلكم هي أهم المحاور التي وددت تقاسمها معكم، والتي آمل أن تساهم أشغال الورشات الثلاث في إثرائها، للخروج **بتوصيات عملية تساهم في تعزيز نسق التنمية المحلية والدفع بديناميكية الاقتصاد الوطني،** لتحقيق الرفاه الذي يتطلع إليه أبناء هذا الوطن الحافل تاريخه المجيد بالتحديات والانجازات.

وفقنا الله جميعا لخدمة الوطن والمواطن.

شكرا لكم على كرم الاصغاء

والسلام عليكم ورحمة الله.